جامعة الزقازيق
كلية الآداب
قسم الاجتماع

الحراك المهني والإجتماعي للمرأة العاملة في المجتمع المصري بعد ثورتي 2011 م ويونيو 2013م "دراسة ميدانية علي عينة من بعض المصانع بمركز ومدينة ميت غمر"

بحث مقدم من الباحثة/

رحاب محمد يعقوب محمد

2021م -1442هـ

المقدمة:

شهدت المجتمعات العربية تغيرات وتطورات لم تقتصر علي مجال دون غيره ، بل شملت جل الجوانب الإجتماعية والإنسانية والسياسية والثقافية ، والاهتمام بقضايا المرأة في مختلف جوانب الحياة علي اعتبارها أنها تمثل نصف المجتمع ، وتعتبر عنصر فعال في بناء الدولة وهي تقوم بدور مؤثر بكافة نواحي الحياة ، حيث سطرت المرأة في العصور القديمة والحديثة ، وخاصة في المجتمعات العربية والمجتمع المصري الأخص أسطر من نور في جميع المجالات ، حيث كانت ملكة و قاضية و شاعرة و أديبة و فقيهة و محاربة و راوية للأحاديث النبوية الشريفة ، فبعد ما كانت المرأة ملزمة بالمكوث في بيتها ترعي شئون أسرتها ، استطاعت بطبيعتها الإنسانية وبتجاربها ألا يقتصر دورها علي العمل في المنزل فقط ، بل خارج المنزل ايضا ،والعمل هو الوسط الحقيقي الذي تتبلور فيه شخصيتها واستقلاليتها ، ولوحظ تواجد المرأة في معظم قطاعات الدولة في التعليم والطب والقضاء والإدارة والمؤسسات الصناعية والخدمية ، ولا شك أن قضايا المرأة من أهم القضايا التي وضُعت موضع الاهتمام والتقدير من السلطات المختصة بعد ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013م ، ولقد وضع المجتمع علي عاتق المرأة العبء الأكبر في استمرار الحياة واستقرارها وتطورها ، فهي تقوم بدور الزوجة بكل ما يترتب عليه من مسئولية تنشئة الأبناء ، وبذلك فهي المسؤلة عن رعاية جميع أفراد الأسرة ، كما أن خروجها للعمل خلق لديها عدة مسؤوليات واقعة علي عاتقها ، فأصبحت ملزمة بالقيام بأدوارها حيث يعتبر عمل المرأة في المؤسسات الصناعية أو دخولها هذا المجال تدعيما لقدرتها العملية في مجال العمل كما يعطي مؤشرا واضحا علي تفهم المرأة العاملة دورها في بناء المجتمع وقدرتها علي المشاركة الحقيقية في التنمية المستدامة ، ومن خلال عملها استطاعت أن تحصل علي مكانة اجتماعية من خلال الدور التي تؤديه.

ولقد حظت الصناعة باهتمام كبير من قبل السلطات المعنية بعد ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013م ، كطريق لتحقيق التنمية المستدامة التي تسعي الدولة لتحقيقها ، وغير عصر الصناعة نظرة الناس إلي العمل فأصبحوا ينظرون إلي العمل علي أنه واجب ضروري في حد ذاته ، ولنمو الشخصية المصرية ، ولا تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية فاصلة في المجتمع المصري فحسب ، بل في تاريخ المجتمعات العربية والعالم كله والتي تتمثل في ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013م وما شهده المجتمع المصري من أحداث هامة غيرت كثيرا من أوجه نواحي الحياة الإجتماعية والإنسانية والإقتصادية والسياسية والثقافية وخاصة الاهتمام بقضايا المرأة ، والإهتمام من قبل السلطات والهيئات المعنية المختصة ومؤسسات الدولة هو اهتمام غير مسبوق ، ولذلك تحاول الدراسة معرفة المكاسب التي جنتها المرأة المصرية بعد الثورتين في جميع مناحي الحياة ، ومعرفة كل التغيرات والتحولات التي طرأت علي المجتمع المصري وأثرت علي المرأة ، وهل أثرت بالسلب أم

بالإيجاب ؟ وما مدي تأثيرها علي أسرتها وعلي المجتمع المصري ككل ؟، وماهي المشكلات والعواقب التي تقف أمام المرأة لتحقيق كيانها وذاتها؟.

ومن هذا المنطلق تم تناول موضوع الدراسة ، ولقد تم وضع إطار منهجي لهذه الدراسة ومنها مشكلة الدراسة ، وأهمية وأهداف وأسباب اختيار موضوع الدراسة وتساؤلاتها ، وتحديد مفاهيم الدراسة ، والتطرق لبعض الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة:

يعتبر العمل ضرورة أساسية من ضروريات الحياة البشرية ، فهو يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، ويشكل مصدر مهم من مصادر الحفاظ علي البقاء ، ويعتبر مصدر رزق للإنسان إذ يمكن من خلاله تأمين وسائل العيش وتلبية الاحتياجات اليومية.
والعمل هو الجهد البشري الموجه بغرض إنتاج وضع تأثير نافع ، سواء كان هذا الأثر ماديا أو معنويا ، وهو وسيلة إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها الأفراد ، حيث يركز العمل علي الطبيعة ذات الصبغة النفعية وهذا الطرح يتبناه الجانب الاقتصادي بينما من الجانب الإجتماعي فالعمل يأخذ صبغة إجتماعية ذات قيمة إجتماعية.

ومن خلال الصبغة النفعية التي يتبناه الجانب الإقتصادي ، استطاع الفرد أن يتحرك من مهنة إلي مهنة أخري أعلي فهو قد انتقل إلي حراك مهني جديد ،و هو يغيرفيه الفرد من وضعيه إلي وضعية أخري داخل المؤسسة الصناعية وهذا يعتبر حراك داخلي ، إما إذا كان خارج المؤسسة فيعتبر حراك مهني خارجي ، فالحراك المهني يتيح للفرد فرصا كثيرة للمكافأت والتقدم ، وعلاوة علي ذلك أنه يحقق له مكاسب أخري ترتبط بالمركز الاجتماعي ووضعه في المجتمع ، فإن رغبة الفرد تزداد في تحقيق مستويات معينة من الحراك الإجتماعي والدرجة التعليمية التي يحصل عليها ، ومن هنا يستطيع التغير في مكانته الإجتماعية ، ويفترض أن يكون الحراك الإجتماعي في نمطه المثالي مجتمعا مفتوحا لكي يتيح للأفراد أن يتحركوا بحرية عبر السلم الإجتماعي إذا ما وجد في هذه الصورة المثالية فإنه يعد مؤشرا علي أن المجتمع قد تجاوز النظرة التقليدية المحددة في ضوء مكانتهم المكتسبة ، فإن المجتمع يعطي للفرد الفرصة لتملك القدرات والكفاءات التي يرتقي بها[1].
ومن هنا قد يحقق الفرد الحراك الإجتماعي في مجتمعه وبذلك يحقق مكانته الإجتماعية وذلك في ظل التحولات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية و السياسية والثقافية التي يعيشها المجتمع المصري الآن.

[1] أحمد زايد ، التعليم والحراك الاجتماعي في مصر ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، العدد 11 ، 2013م ، ص 129

ولذلك يجب تسليط الضوء علي علاقة الحراك المهني بالحراك الإجتماعي وخاصة للمرأة العاملة ، والإستقرار المهني والإجتماعي ، وحيث يجب علي الفرد معرفة كيفية تشكيل الهوية لدي الفرد عند انتقاله من مهنة أقل ماديا إلي مهنة ذات منصب مادي مرتفع، وهل تساهم هذه المهنة الجديدة في تحقيق الحراك المهني للفرد ؟!

وبالتالي الحراك الإجتماعي الذى يسمح بإحراز المكانة الإجتماعية في المهنة التي يشغلها ، وإذا كانت دراسة الحراك المهني والإجتماعي قد اشتقت من التحليلات السيكولوجية لعلم الإجتماع ، فإن دراسة هذه الظاهرة وإرتباطها بالتعليم تلقي الضوء علي أهمية التعليم في تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد في الاتجاه الذي يحقق فيه الرقي الاجتماعي الذى ينتمي إليه ، وقد يسعي الفرد من خلال الحراك المهني في حياته المهنية إلي تحقيق طموحاته في التنقل من مهنة إلي مهنة أعلي والمكافآت والدخول الإضافية التي يرغب في الحصول عليها من خلال وظيفته الجديدة ، فالتعليم يؤدي إلي تغيرات إجتماعية أبرزها الحراك الإجتماعى الذي يعني الإنتقال من وضع إجتماعي إلي وضع إجتماعي آخر ، و يتمثل في تحسين الفرد لمستوي معيشته أو يتضمن تغيراً في المركز الإجتماعي والدور الذي يقوم به ومن ثم تغيير وضعه الاجتماعي للأفضل ، وعلي ذلك يساعد الحراك المهني علي تحرك الأفراد اجتماعيا واقتصاديا من مكانة أسرهم الإجتماعية والإقتصادية ، ويتطلب دراسة الحراك المهني والإجتماعي عدد من المؤشرات الإقتصادية مثل مستوي تعليم المرأة ومهنتها والعامل الإقتصادي في التعرف علي الفرص المتاحة ، والواقع الإجتماعي للمرأة المصرية العاملة في مجال الصناعة ،من خلال تحقيق مكانتها الإجتماعية في المجتمع المصري وفي هذا السياق تحاول الدراسة إثارة عدة قضايا هامة بعضها يتعلق بالحراك المهني للمرأة العاملة ، والسياق التاريخي والإقتصادي والإجتماعي لأدوارها في العمل ، والبعض الآخر بالحراك الاجتماعي والمكانة والوضع الإجتماعي الذى تحصل عليه المرأة العاملة.

وتشمل صياغة مشكلة الدراسة الراهنة علي متغيرين أساسيين هما:
المتغير المستقل هو الحراك المهني والإجتماعي و**المتغير التابع** والمتمثل في عمل المرأة في الصناعة ، كمتغير تابع يراد معرفة درجة تأثره بالمتغير المستقل ، وتكمن مشكلة الدراسة في مدي الوقوف علي حقيقة الحراك المهنى التي حصلت عليه المرأة المصرية العاملة في الصناعة ، وكذلك الحراك الإجتماعي وإرتباطه بالمكانة المهنية والإجتماعية ، وإلي أي مدي ينعكس هذا الحراك علي مكانة ووضع المرأة لتحقيق حراكها ، وآليات الحراك المهني والإجتماعي والتغيرات المجتمعية التي طرأت علي وضعها المهني والإجتماعي واستشراف مستقبل الحراك المهني والإجتماعي للمرأة المصرية العاملة.

أهداف الدراسة:
في إطار قضية الدراسة وإشكالياتها الأساسية ، تحدد الهدف الأساسي لهذه الدراسة بصفة عامة في محاولة إيضاح العلاقة بين الحراك المهني للمرأة المصرية ، وبين

الحراك الإجتماعي المحقق لها وفق الحراك المهني ، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية **لعل أهمها:**

1-االتعرف على تأثيرالحراك المهني على الحراك الإجتماعي للمرأة المصرية العاملة.
2-التعرف علي الدور الاقتصادي والاجتماعي التي تؤديه المرأة المصريه والكشف عن الوضع الإجتماعي للمرأة المصرية العاملة في المجتمع المصري.

3-التعرف علي العلاقة بين عمل المرأة في مجال الصناعة وحراكها المهني وما يترتب عليها من حراك إجتماعي.
4-التعرف علي ملامح المكانة الإجتماعية التي تشغلها المرأة ، رجوعا لبعض المؤشرات مثل (التعليم – الدخل – المهنة – سلطة اتخاذ القرارات) .

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

لا شك أن اكتشاف أية مشكلة يبدأ بالملاحظة ، والتي قد تكون عن طريق الصدفة أو عن طريق دراسات ومطالعات متواصلة فهناك عدة أسباب جذبت إهتمامي لهذا الموضوع **وتكمن هذه الأسباب في:**

أ- الأسباب الذاتية :

1-ملاحظتى لمعاناة عدة نساء عاملات في العمل.
1- ملاحظتى نجاح عدة سيدات استطعن تحقيق حراك مهني وترتب عليه الإرتقاء بوضعهم الاجتماعي.
2- ميول شخصي للمواضيع التي لم تعن بكمية جيدة من البحوث والدراسات.

ب- الأسباب الموضوعية:

1- معرفة تأثير الحراك المهني علي الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة.
2- معرفة التأثير الإيجابي للحراك المهني علي وضع ومكانة المرأة العاملة في المجتمع المصري.
3- معرفة التأثير السلبي للحراك المهني علي الحالة الصحية للمرأة العاملة والنواحي الأسرية وتربية أبنائها.
4- معرفة التغيرات التي طرأت علي أوضاع المرأة المصرية عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة لجوانبها المتعددة والمختلفة وفي إطار الأهداف السابقة التي تسعي للإجابة علي **التساؤلات الآتية:**

1- ما هو التأثيرالإيجابى والسلبى للحراك المهني علي المرأة العاملة في المجتمع المصري؟
2- ما مكانة المرأة العاملة داخل أسرتها والمجتمع المصري ككل؟
3- هل يؤثر العمل علي المرأة بصفة عامة و علي وضعها في الأسرة بصفة خاصة؟
4- ما الإستفادة التي تحصل عليها المرأة من العمل فى الناحية الإقتصادية بعد ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013م؟
5- هل يؤثر وضع المرأة وظيفيا علي أوجه الإتفاق لديها؟
6- هل يؤثر التعليم علي تحسين وضعها في المجتمع خاصة المرأة العاملة في قطاع الإنتاج؟ وعلي وضعها داخل أسرتها؟
7- ما مظاهر الصور الإيجابية عبر وسائل الإعلام عن عمل المرأة؟
8- هل تؤثر مشاكل العمل علي الحياة الأسرية وتربية الأبناء للمرأة العاملة؟
9- ما المعوقات والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في تحقيق حراكها المهني والإجتماعي؟

ومن هنا نجد السؤال الرئيسي للبحث ، وهو إلي أي مدي أثرت الثورة المصرية بشقيها على مشاركة المرأة في الحياة السياسية المصرية؟
وإلي أي مدي إستطاعت المرأة المصرية تحقيق مكاسب سياسية داخل السلطة التنفيذية ؟ وإلي أي مدي إستطاعت المرأة المصريه تحقيق مكاسب سياسية من خلال السلطة التشريعية ؟ وهل حصلت المرأة على مكاسب من خلال السلطة القضائية؟ وكيف عانت المرأة المصرية بعد ثورة يناير 2011 م ؟ ودور المرأة في ثورة يونيو 2013 م وكيف نظر المجتمع المصري إلي المرأة خلال الاعوام القادمة ؟ وهل سيظل الوضع كما هو ؟ أم تستطيع المرأة تحقيق تمكينها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؟
وتركز الدراسة على الفترة الزمنية من 2011 م الي 2013 م وذلك لدراسة وضع المرأة في ظل الثورتين وعوائدهما على المرأة المصرية وإذ حاولت أن ألقي مزيدا من الضوء على ما حدث من تغير على دور المرأة المصرية ومكانتها ، ومركزها في الوقت الحالي ،فلا بد أن نبدأ بتحديد المدي الزمني ، وهو الفترة الزمنية ما بعد ثورتي يناير2011 م ويونيو2013م .

ومعني الثورة "هو الخروج عن الوضع الراهن سواء الي وضع افضل او وضع اسوأ في الوضع القائم "،" أو هو التغير الذي يحدثه الشعب من خلال ادواته ، كالقوات المسلحة ، او من خلال شخصياته تاريخية ، لتحقيق طموحاته ولتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات ، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية" [2] ،ولما كانت قضية المرأة ترتبط الي درجة كبيرة بالتغيير الجذري في النظام السياسي والاقتصادي ومن ثم الاجتماعي ، من حيث تمكين المرأة سياسيا وتشغيل النساء في شتي المجالات وفي نطاق واسع ، فإنه يمكن القول بأن نمو الصناعة في مصر مرتبط بالتغير الذي يحدث في السياسة المصرية ، ووضع قوانين تخدم النظام الاقتصادي والصناعة المصرية ، وهذا كله مرتبط بخروج المرأة المصرية للعمل وخاصة الام ، واصبحت المرأة العاملة متزوجة منجبة أم غير منجبة تحمل عبئا اخر ذلك العبء منحصر في الاهتمام بالدور الثاني ، أي العمل خارج البيت ، والنظر إلية نظرة جد وإهتمام ، ويطالبها بالتزامات محددة ، ولا يمكن التهاون فيها .[3]

حيث تقوم الدراسة بتحليل الحراك المهني والاجتماعي للمرأة المصرية بعد ثورتي 2011 م ، 2013 م ، ولا بد من توضيح ما هو الحرك المهني والحراك الاجتماعي للمرأة العاملة **فالحراك المهني** "يعني تغيير ملحوظ في الوضع المهني للفرد ، والذي يتطلب مستويات مهنية متدرجة وفقا لأسس معينة يمكن من خلالها التغيير في المهنة "[4] **اما الحراك الاجتماعي** "هو حركة الافراد والأسر والجماعات من وضع اجتماعي آلي وضع اجتماعي اخر([5]) ،ولذلك تسعي الدراسة الي محاولة الكشف عن حدوث حراك مهني للمرأة العاملة وكذلك هل حدث حراك اجتماعي بعد ثورتي 2011 م و 2013 م ؟ ام لا ، وهل حدث تغير ملحوظ للأفضل ام لا ؟ وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة الاجابة علية ،فقد ظهر الإهتمام بقضايا مشاركة المرأة في التنمية المستدامة عالميا ،وإقليميا ، ومحليا ، وتمكينها إقتصاديا وإجتماعيا ، وسياسياً، لأنه أثبت عدم قدرة أي مجتمع على النهوض والتقدم وتحقيق التنميه وإ حداث التغير الاجتماعي فيه ، تاركا وراءه النصف الاخر في حالة ضعف ، بل إن المرأة تمثل النصف الأفضل من المنظور التنموي ،فالمرأة أن كانت تمثل حوالي نصف المجتمع من حيث الكم فهي كل المجتمع من حيث الكيف ، لأنها العامل الاساسي في تربية النصف الاخر .

---

[2] ليون تروشكي ، ثلاث مفاهيم للثورة ، مركز الدراسات الاشتراكية على موقع http://www.e- Socialksts.net

3 سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الاسر ، القاهرة ، 2006 م ص ص 54:53

4 Azizah , Abd Allah al – Ali Nuaym , al – Tanzim al Jtiami al – hadari fo haysl faysaliya : dirasah Ithujrafiyah li – anad ahya , madinat al – Riyad – 1991 – page 268

5 سعيد خالد حسن ، علم الاجتماعي ، مقدمة تتجاوزيه مركز الدراسات والابحاث مؤسسة خالد حسن ، القاهرة ، 2009 م ص 216

التمكين السياسي للمرأة المصرية :

ولابد أن نعرف ما هو التمكين empowerment :"والذي يقصد به كل ما من شأنه ان يطور مشاركة المرأة وينمي قدرتها ووعيها ومعرفتها ، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة علي السيطرة على ظروفها ، ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته .

ويعتبر هذا النموذج الأكثر تطبيقا في دول العالم النامي ،لأن الهدف ليس إعطاء المرأة نصيبا ثابتا، ولكن تعليمَها كيفية تحقيق النصيب الأمثل والحقوق الثابتة ، بقصد تخصيص عدد معين من المقاعد في المجالس النيابية ،ومن الدول التي إعتمدت هذا النظام " مصر " التي أقرت قانون تخصيص نسبة 30 % من المقاعد النيابية للنساء عام 1979 ولكنها عادت والغت هذا القانون بعد أن طعن في دستوريته عام 1986 م ويعود الفضل في تبني الدعوة إلي تمكين المرأة سياسيآ واتخاذ نظام الكوتا إلي الامم المتحدة ، ويقول الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " لا أستطيع أن أفكر في أية قضية إلا وكانت تتعرض لقضية المرأة [6].

فقد شاركت النساء بكثافة في الثورتين ، لعبت المرأة أدوارآ في منتهي الأهمية حيث إن التركيز الضعيف للنساء في الحياة السياسية ليس حكرآ على الحالة المصرية وعند دراستنا للثورة ، لا يمكن أن نهمل دور النساء ، ومن هنا يمكن أن يكون التركيز على المرأة مدخلا لتحليل وفهم الثورة المصرية ، نظرآ للدور المهم الذي لعبته المرأة في المراحل المختلفة للثورة ، لذلك لا بد أن نوضح الدور الفعال للمرأة ، وإلقاء الضوء على مشاركتها ،وحضورها بقوة في التظاهرات فليست مشاركة المرأة المصرية في ثورتي 25 يناير عام 2011 م ويونيو عام 2013 م هي الأولي في الثورات، فلقد شاركت المرأة المصرية بقوة في معظم الثورات والإنتفاضات المصرية على مدار التاريخ كما ذكرنا ، واللافت للنظر هو المشاركة الواسعة للنساء، ففي ثورة 25 يناير عام 2011 م كسرت المرأة المصرية بمشاركتها في الثورة كل السيناريوهات التي كانت تحصر دورها في جوانب بعينها كالأمومة والإنجاب أي في مجال بعيدٍ عن المشاركة في المجالات السياسية ،وبالرغم من كل

6 نهي عدنان القاطرجي ، المرأة في منظومة الأمم المتحدة ، رؤية إسلامية ، دار " إي كتب " لندن ، ط 2 ، 2017 م ص ص 474 : 475

الانتهاكات التي طالتها أثناء الثورة من عنف وتوجيه للإهانة استكملت المسار الثوري بكل عزيمة وإراده [7].

وخرجت المرأة المصرية للاستفتاء على الدستور الجديد بنسب كبيرة ، ولم تكن هذه النسب موجودة من قبل ، ومن خلال عمل مقارنة بين نظام الحكم في العهود السابقة ، فكانت تعامل المرأة المصرية على أنها ديكور او أداة تجميل يتجمل بها أمام العالم الخارجي ،وبعدها إعطائها الحق في التمثيل البرلماني كما في قرار الكوتة الذي صدرفي عام 2010 م ، وتمثيل المرأة بـ 64 مقعدا في البرلمان ،وحتي هذا الحق لم تستطيع المرأة مزاولتها والوقوف امام منافسه الرجل.

ففى فترة حكم المرحلة الانتقالية حدث تهميش تام لدور المرأة المصرية على المستوي السياسي ،و لم تحظ المرأة بأي منصب من المناصب القيادية خلال المرحلة الإنتقالية سواء في حكومة شرف ،غير السيدة / فايزة أبو النجا وعلي مستوي تغير المحافظين لم تحظ أي سيدة بأي منصب خلال تلك المرحلة ، وفى حكومة الجنزوري حظت بسيدتين إلي جانب السيدة (فايزة ابو النجا)والسيدة (نجوي خليل) وزيرة التأمينات والسيدة(نادية زخاري)وزيرة البحث العلمي وبعد الثورة تنامي دور المرأة لتنمية المجتمع ومن مظاهر التطور في تنامي دور المرأة خلال السنوات الأخيرة ، هو مشاركتها في البرلمان بـ(89) مقعدا وهو يمثل (15%) تقريبا وهو ما يعدُ طفرة ونصرة غير مسبوقه ، وهو رقم لم يكن موجودا من قبل كما تم وضع استراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة ، ولكنها، وبخلاف مقاعد البرلمان خرجت المرأة للمطالبة بحقوقها بشكل كبير بعد ثورة 25 يناير 2011 م ، موضحة أن المرأة لم تحصل على أي مكاسب بعد الثورة ، سوي عدد من المقاعد التي حصلت عليها في البرلمان ، وتعد هذه هي المرة الأولي التي تحصلت المرأة المصرية على مثل هذا العدد من مقاعد البرلمان [8].

وبالتالى دور المرأة مهما نما أو وزاد لا يقلص من دور الرجل أو يؤدى الي التراجع الذكوري في المجتمع ، لأن تقدم المرأة يعني تقدم الرجل والأسرة والمجتمع ككل ،فهي بمثابة قاطرة المجتمع، وشريك الرجل ويعاونه بدلا من شعور الرجل بالمسئولية كاملة وأكدت تصور أن المرأة كعبء ، جعلها هي نفسها تصدق ، وأنها غير قادرة على القيام بالمهام الصعبة التي تلقي على الرجل كما يحدث في المجتمع

7 عبد العزيز عبد الفتاح ، حواء بين الواقع والإعلام ، دار المعارف، القاهرة ، 2011م ، ص ص 47 : 48
8 المرأة المصرية صانعة التاريخ ، دراسة بحثية ، سيدول للديمقراطية وحقوق الإنسان ، القاهرة ، 2014م

المريض أحياناً، وفي المجتمعات الحديثة ، أثبتت المرأة جدارتها بكونها أصبحت مسؤولة عن مواقع عليا، كما أثبتت مهاراتها المختلفة في إدارة الوزارات والمؤسسات الكبرى بمختلف أصنافها سواء التعليمية والتربوية والاعلامية أو حتي في مجال الصحة والأعمال والإقتصاد وغيرها ، كما أنها أثارت الإعجاب بكونها استطاعت الدمج بين أعمالها الخارجية ، وبين أسرتها داخل البيت ، فهي ترعي الأبناء وتساندهم وتهتم بهم ، وفي الوقت نفسة تساهم في تقدم المجتمع بخبراتها وفكرها وثقافتها ، فالمجتمعات الراقية هي التي تمنح للمرأة دوراً فعالا في الحياة وهي التي تساندها لكي تكون قدوة للأجيال القادمة ولا تحصر دورها في الزواج والانجاب ،والأمور المنزلية فقط ، وذلك لأن المرأة تمتلك مهارات عظيمة، تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التقدم والتطور إلي الإمام ، ولقد أصبحت اليوم تحكم الدول وأثبتت بذلك أنها جديرة بأن تحتل جميع المواقع القيادية دون أن تتخلي عن دورها الطبيعي داخل اسرتها فالله (سبحانه وتعالي) أودع فيها سر القدرة على تحمل المصاعب والالآم لذلك تعتبر المرأة مخلوقاً تتجلي فيه عظمة الله تعالي ، فهي صنو الرجل في كل شيء .

والديمقراطية ليست وليدة اللحظة المعاصرة ،بل هي إمتداد لسلسة من التطورات التاريخية والدرامية العظيمة التي أفضت في نهاية المطاف الي ديمقراطية حقيقية ، يكون فيها مصدر السلطات، يختار المواطنون حكامهم بطريقة سرية عبر صناديق الإقتراع ولن ندع الفرصة تمر من دون أن تنوه إلي أن هناك خطا جسيما يهيمن علي بصيرة الرأي العام ، ويقع فيه كثيرون عندما يعتقدون أن الديمقراطية هي الإنتخابات فقط ،بل هي جزءمن الديمقراطية ، وليست الديمقراطية برمتها ، فهي مفهوم حياتي شامل بتجسد في ثقافته وسلوكيات الناس وعادات وتقاليد افراد المجتمع[9].

وحدثت طفرة في النهوض بالمرأة المصرية في عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي و اهتماما كبيرا ، وتجلي ذلك الاهتمام مع أول خطاب للرئيس بعد فوزة بالانتخابات ، حيث وعد بالعمل الجاد على أن يكون للمرأة دور في الحياه السياسية، ونصيب عادل في مجلس النواب ،وتذليل العقبات أمامها في الوظائف النيابية والمناصب القيادية ، وجاء ذلك الوعد كدافع قوي أمام المرأة المصرية للإستمرار في صراعها مع قضية التمكين ، حيث كان الوعد بمثابة الباعث لأمال المرأة المصرية.

9 احمد جابر واخرون ، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (53) الهيئة المصرية العامة ص 82 : 83

وتولي مصر قضية تمكين المرأة أولوية متقدمة ، لا سيما في ظل ما نص علية (الدستور المصري) لعام 2014 م من كفالة حقوق المرأة ، ويعني تمكين المرأة ، وإزالة كل العقبات والعوائق أمام وصولها وحصولها على حقوقها الطبيعية . وأكد الدستور أن المرأة ليست فئه من فئات المجتمع فقط ، بل هي نصف المجتمع ، وأساس الأسرة ومن هذا المنطلق فقد منحها الدستور الحماية والرعاية ، وذلك بتحقيق أكثر من مادتين من المواد الدستورية ، تعد تطورا مهما للتأكيد على أهمية دور المرأة في الدولة والمجتمع دون تميز [10].

وفي الندوة التي عقدتها مؤسسة " عالم واحد " في الجلسة التي رأستها حول الإصلاح الإجتماعي بشكل عام من ناحية ، وحول تمكين المرأة بشكل خاص من ناحيه أخري، وقدم الدكتور " علي ليلة " عالم الإجتماع بحثا متميزا عن الإصلاح الاجتماعي ناقش فيها بشكل منهجي عدة موضوعات أساسية ، الموضوع الأول " هو تشخيص الأزمة الراهنة في المجتمع المصري ، والتي في رأية أزمة سياسية ، واقتصادية ، وأخلاقية في نفس الوقت . وركز فيها على التهميش الاجتماعي ، ولم يكتف بالشرح الدقيق للأزمة ، بل وضع عدد من المقترحات ومن أهمها ، ضرورة الاهتمام بمادة التربية الدينية ، ونشر ثقافة التطوع وتدعيم قيم التسامح ،والاهتمام بتأصيل الثقافة الحقوقية حتي يعرف المواطنون حقوقهم ، وواجباتهم " وأضافى الي قائمة المصطلحات مصطلحا جديدا هو التضمين " بمعني إدماج المرأة كجزء فاعل في النظام السياسي باعتباره ضرورة مثل الحديث عن تمكينها ، وقررت أن عملية التضمين تتطلب :

الرغبة في المشاركة وثبات القدرة على المشاركة واجتماع الرغبة مع القدرة للدخول في العولمة السياسية

فقد يرغب صانع القرارات في إدخال تغييرات معينة ولكنه لا يقدر على تنفيذ ذلك لمقاومة أصحاب المصالح ، أو مصالح الطبقة التي يمثلها ، وهكذا يمكن الجمع بين الرغبة والقدرة[11].

ومن أهم حقوق المرأة هو حقها في ممارسة دور مهم في الحياة العامة في مجتمعنا سواء كان ذلك من خلال تولي المناصب العامة أو من خلال الترشح للمجالس النيابية ، فضلا عن حقها الأصيل في الانتخابات وإبداء الرأي ،وكل خطط وسياسات

10 عبد الرحمن صلاح عبد العزيز مصطفى ، أثر ثورتي 25 يناير و 30 يونيو 2013 م على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، المركز الديمقراطي العربي ، عدد اكتوبر 2016 م

11 السيد يسن ، ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة ، نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية دار نهضة مصر القاهرة ، 2011 م ، ص ص 78 : 79

الدولة ، ومن ثم فالدولة ملتزمة بتمكين المرأة من ممارسة هذا الدور على النحو الذي يحول دون سيادة حالة المفاضلة بين الرجل والمرأة .

ومما لا شك فيه أن الدستور المصري قد كفل مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في كثير من موادة ، والمساواة أمام القانون ، وكفالة الدولة لعملية التوفيق بين واجباتها حيال اسرتها ، وعملها في المجتمع ، ومساواتها بالرجل في الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية الي غير ذلك من الحقوق التي منحها الدستور للمرأة ، ولعل تصديق مصر على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة وحرياتها ، وفي مقدمتها الإتفاقية الخاصة بمناهضة أشكال التمييز ضد المرأة . [12] . وهناك العديد من المؤشرات الدالة على اعتلاء مكانه المرأة المصرية داخل المجتمع ، ودخولها في الحياة العامة بمشاركة فعالية وإيجابية ، عن طريق تحقيق تقدم مصر ونهضتها ، فضلا عن نيلها الكثير من المكتسبات والحقوق ، وكل ذلك مما يعد ثمارا لوفاء مصر بالتزاماتها الناشئة عن إتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة , **وهو ما سيتم تناوله تفصيلاً من خلال عدد من المحاور:**

المرأة والحياة النيابية :

بعد أحداث 25 يناير 2011 م كانت نسبة مشاركة المرأه في الانتخابات ضعيفه،ولكنها تغيرت وشهدت الإنتخابات البرلمانيه الأولى بعد ثورة30يونيو2013 ،زياده ملحوظه فى نسبة النساء اللاتي يرغبن في خوض المعركة الانتخابية ، قُدرت نسبتهن بحوالي 17.19% حيث خاضت المعركة الانتخابية (949) مرشحة من أصل 5518 نظرا ، لإهتمام العديد من النساء بخوض العملية الإنتخابية ، وقد أعطي الدستور تميزآ إلي حد كبير للمرأة مما يساعد في أن يصبح برلمان 2015 م هو أكبر البرلمانات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية من حيث عدد النائبات فيه ، حيث بلغ عدد النائبات 90 نائبة منهن 76 منتخبة بالاضافة الي 14 سيدة معينة ، بنسبة 15 % من إجمالي عدد نواب المجلس ([13]).

وتعتبر الثورة المصرية هي شعاع النور الذي أضاء الطريق إمام الجهات المسئولة عن قضايا المرأة ، والتي ُتمكن المرأة سياسآا ، حيث أرسى دستور 2014 م أساسآ متينآ لمكافحة التميز ضد النساء " فالمادة (9) تنص على أن الدولة تلتزم بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تميز ، وتلزم الدولة بتحقيق المساواة بين

12 عبد العال الديربي ، التزامات الناشئة عن المواثيق العالمية ، حقوق الإنسان ، دراية مقارنة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ط 1 ، 2011 ن ، ص 220
13 تقارير ومتابعات ، 60 عاما . نضال المرأة المصرية تحث فيه البرلمان في تاريخ الحياة النيابية الدستور 19 ديسمبر 2019 م

الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسباً في المجالس النيابية ويكفل الدستور للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الادارة العليا والتعيين دون تميز ضدها ، وعلاوة على ذلك تلزم المادة "11" الدولة بحماية المرأة من كل أشكال العنف ، وبأن تعمل على تمكنها من التوفيق بين واجبات الاسرة ومتطلبات العمل ،وتكفل المادة "11" ايضا توفير الرعاية والحماية والأمومة والمرأة العاملة والمسنة والنساء الأشد احتياجا [14].

ومع دقات العاشرة صباح يوم الاحد 10 يناير 2016 م ، انطلقت اولي جلسات برلمان ثورة 30 يونيو الاستحقاق الثالث خارطة طريق 30 يونيو، وبلغ عدد أعضاء مجلس النواب 596 نائبا بينهم (89) إمرأة وتمثل نسبة المرأة داخل مجلس النواب هو الأعلي أيضآ في تاريخ مصر إذا بلغ 89 نائبة منهن منتخبات و 14 نائبة ونسبة تمثيل المرأة داخل المجلس إرتفعت للمرة الأولي عام 2010 م وصلت الي 12.7% وتراجعت مرة اخري عام 2011 م إلي أقل من 2% ثم بلغت 14.9 % ببرلمان 2015 م لتصبح أعلي نسبة في تاريخ البرلمان المصرية.

ولقد علقت الدكتورة "عزة هيكل" : مقرر لجنه العلاقات الخارجية بالمجلس القومي إن مشاركة المرأة في برلمان 2015 كانت الأكبر علي الاطلاق مقارنة بالبرلمانات السابقة ، وإن تمثيلها في البرلمان يدفع البلاد إلي الاستقرار السياسي والاجتماعي ، لأنها تعطى أبناءها مثالا على ضرورة السعي إلي التغيير الإيجابي [15].

ويتنوع نشاط المرأة داخل مجلس الشعب بين مسائل الأمومة والطفولة والخدمة الإجتماعية إلي جانب مسائل السياسة الخارجية والتشريع والتنمية ، وهذا ما يتضح من تولي بعض العناصر النسائية لبعض اللجان النوعية ، مثل د/ فوزية عبد الستار و د/ ليلي تكلا و د/ سهير القلماوي ، فضلا عن ذلك تساهم المرأة البرلمانية في مناقشة بيان الحكومة والخطة والموازنة ، كما شاركت المرأة المصرية في الاتحاد البرلماني الدولي[16]

وأكدت الدراسة أنها المرة الأولي التي يصل فيها عدد تمثيل السيدات إلي 87 نائبة بنسبة 41.6 % من إجمالي عدد مقاعد البرلمان ، وهو ما يعكس تغيراً في ثقافة

24 دراسة التمكين الإقتصادي للمرأة ، مجموعة البنك الدولة للأنشاء والتعمير ، القاهرة ، 2008 م ،ص 34
15 احمد السعيد ، 30 يونيو " برلمان الثورة ... تمثيل تاريخي للمرأة والشباب والمسيحيين ، جريدة مبتدأ ، القاهرة ، 2018/6/26 م
16 الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية حقوق الإنسان ، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ص 241

المجتمع ، والمرأة المصرية التي بدأت تنتخب المرأة ، وهو ما يعد تحولا كبيرآ يجب أن يتم البناء عليه من قبل كل مؤسسات المجتمع المدني المعنية بأمر المرأة [17].

ولا بد أن نعترف بأن تطورآ كبيرآ قد طرأ على وضع المرأة في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة نتيجة زيادة وإنتشار الوعي بدورها، وأهميتة بالنسبة للمجتمع والأسرة ، وقد صاحب هذا الوعي الفردي جهودا مضنية من المرأة العربية ، قادته السيدات الأول في بلدانا العربية ، للحفاظ على ما حصلت علية المرأة من حقوق وتثبيتها وترسيخها.

وقد أكدت الدكتورة "ميرفت التلاوي" وزيرة الشئون الإجتماعية المصرية السابقة على أهمية الدور الكبير الذي تلعبه المرأة في خدمة المجتمع ، مشيرة إلي أن الغالبية العظمي من منظمات المجتمع المدني ، والجمعيات الأهلية ،بشتى توجهاتها ، وتقوم بالدور الأبرز فيها النساء اللاتي أثبتن قدرتهن على القيام بدورهن المجتمعي على أكمل وجة ، وأكدت أن المرأة مثلما تفوقت في الوظائف والمهن التي امتهنتها وخاصة المهن المؤثرة والقيادية وتميزت أيضآ في المشاركة المجتمعية ، التي تقودها وتسهم في خدمة مجتمعها .[18].

ومن المؤشرات التي توضح اهتمام الدولة المصرية و قامت الدولة بوضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية عام 2030 م تمكينا سياسيآ واقتصاديآ والقيادة والهدف العام هو تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها بما في ذلك التمثيل النيابي على المستوي بين الوطني والمحلي ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب و المشاركة السياسية **من خلال :**

زيادة مشاركة المرأة في الإنتخابات و الوصول الي تمثيل نيابي متوازن.وأداء متميز في التشريع والرقابة.

والمشاركة في إتخاذ القرار من خلال عدم التمييز في التعيين والترقي بالهيئات القضائية والوظائف والمناصب القيادية في السلطة التنفيذية ، وإستكمال الإطارالمؤسسي لتمكين المرأة سياسيآ ، وكذلك من خلال تعزيز دور المرأة كناخبة والتخطيط للتوسع فى تولى المرأة لمنصب المحافظ ونائب المحافظ ، وزيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية المنتخبة ، وتعزيز أدائها وتطوير نظم العمل لضمان

150 أحمد السعيد ، 30 يونيو برلمان الثورة ... تمثيل تاريخي للمرأة والشباب المسيحيين، مرجع سابق ص 29
18 مراحل تطور الحياة النيابية في مصر ، الهيئة العامة للإستعلامات، بوابتك الي مصر ، القاهرة، 2016 م ، ص46 : 45

تمثيل ومشاركة النساء بشكل عام والمعاملات في الأجهزة التنفيذية للدولة على وجه الخصوص في عمليات التخطيط ووضع السياسات والموازنة على المستويات الوطنية والمحلية والقومية ، واستكمال وحدات تكافؤ الفرص في الوزارات والهيئات العامة وقطاع الاعمال والمحليات ودعوة الهيئات القضائية وأيضآ وضع مناهج مناسبة تُكرس مفهوم المواطنة ، والتشجيع على المشاركة السياسية من خلال القنوات التشريعية ، بكافة قنواتها وأنواعها على أن يتم التدريس بجرعات مناسبة من خلال مراحل التعليم بدءا بالتعليم الاساسي، ونشر الآراء الدينية المستنيرة والتفسير الشرعي الصحيح لقضية ولاية المرأة لمواجهة التفسيرات المغلوطة ، التي أدت الي حرمان المجتمع من كفاءات نسائية في تولي مناصب قيادية ودعوة المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة إلي تبني سياسة إعلامية تنأي بوسائل الإعلام عن رسم صورة ذهنية سلبية عن المرأة والدعوة للأفكار التي تكرس عدم التميز ضد النساء [19].

واستطاعت المرأة أن تحرر مناصب في النقابات المهنية ، حيث حصلت المحامية " سامية سعيد على مقعد نقيب المحامين(بمحكمة منيا القمح التابعة لمحافظة الشرقية) ، حيث تفوقت على منافسيها الثلاثة من الرجال ، كما حققت المرأة في عام 2011 م إنجازات علمية متميزة ، وعلى سبيل المثال : حصول الباحثة " زينب ابو النجا " على لقب في الكيمياء حيث ورد اسمها ضمن القائمة التي أعدتها منظمة اليونسكو في إطار مبادرتها لجعل عام 2011 م عام الكيمياء.

و يمكن القول أن المرأة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي لاقت للمرة الأولي في تاريخها إهتماما كبيرآ، ويتجلي ذلك الاهتمام من وقت الحملة الرئاسية التي كانت تضم في عضويتها العديد من النساء في مختلف المراحل العمرية ، ومع أول خطاب للرئيس السيسي بعد فوزه بالانتخابات وعد بالعمل الجاد على أن يكون للمرأة دور في الحياة السياسية على أن يكون لها نصيب عادل في مجلس النواب ، ودور في المناصب التنفيذية في الدولة وتذليل العقبات أمامها في الوظائف النيابية ، وجاء ذلك الوعد كدافع قوي أمام المرأة المصرية ، للاستمرار في صراعها مع قضية التمكين ، حيث كان الوعد بمثابة الباعث لآمال المرأة المصرية.
فقد أصبحت المرأة المصرية بشكل كبير بعد الثورتين المصريتين قوة كبيرة في الشارع المصري لا يمكن إغفالها أو الإستهانة بها بأي شكل من الأشكال ، فبعد

19 [19] الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، الرؤية ومحاور العمل ، 2011 م ، ص 18 :

الدور التي لعبته المرأة بالإطاحة بنظامين خلال فترة قصيرة، أصبح من المستحيل أن يتم تهميشها ، أو النظر اليها علىأنها مجرد فرد في المجتمع لا قيمة له.[20]

المرأة المصرية في الشرطة النسائية :

وقد كان للتغيرات التي شهد تها المجتمعات العربية من ثورات للربيع العربي في السنوات الماضية الأثر الواضح في تزايد الاهتمام بمختلف قضايا المرأة ، وأصبحت هذه القضايا من أولويات السياسيات التنموية لها . [21].

ظهور المرأة في الشرطة في مصر ، ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاث مراحل أهمها :

المرحله الأولى :في بداية عام 1920 م فكرت مصر في الاستفادة من العنصر البشري النسوي ، وتحققت هذه الفكرة عندما دعا الإتحاد المصري لرعاية الطفولة المكتب الدولي لهذه الهيئة إلي اختيار اثنين من فتيات البوليس النسائي لتدريب النساء الوطنيات في مصر وتهيئتهن لشغل بعض الوظائف البوليسية للنساء وبعد حضورها إقتصرت نشاطهن على مراقبة الساقطات من النسوة الأجانب اللاتي تزايد عددهن آنذاك وواصلتن العمل حتي عام 1974 م دون القيام بتدريب النساء الوطنيات اللاتي لم يقبلن هذا العمل ، واعتبرهن يمس الكرامة.

أما المرحلة الثانية : ثم كانت التجربة الأولي للعنصر البشري في أعمال الشرطة لم يكتب لها النجاح، بسبب عدم تهيئة البيئة لقبول هذه الفكرة ، وما لبثت أن وجدت لها سبيلا آخر للعمل في أجهزة الشرطة ، وذلك للإلتحاق كسجانات في السجون ومصلحة السجون .

المرحلة الثالثة : كان بدايتها بصدور القرار " 786 " القاضي بإنشاء مكتب المشرفات الإداريات والالتحاق بالادارة الجنائية لمصلحة الأمن العام.

وذلك حين اعتمد لهذا المكتب بميزانية 1955 م -1956 م بثمان وظائف من الدرجة السادسة ، ثم زادت إلي (16) وظيفة وفقا للأوضاع المقدرة في القانون (610) صدر القرار الوزاري رقم 115 القاضي بتنظيم مصلحة الأمن العام ، وأصبح مكتب

153 عبد الرحمن عبد العزيز مصطفى ، أثر ثورتي 25 يناير و 30 يونيو 2013 م على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، مرجع سابق

154 ألاء عبد الله الطاتي ، المشكلات التي تواجه العاملات في الشرطة النسائية دراسة ميدانية في إمارة الشارقة ، كلية الآداب ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشارقة ، الإمارات ، مجلة العربية الشارقة العدد(16) 2019 م ، ص 219

الاداريات وحدة تابعة لإدارة البحث الجنائي وفي سنة 1962 م صدر القرار رقم "16" القاضي باستبدال اسم المشرفات الإدارية باسم باحثات الشرطة [22].

أما الأن تشهد المرأة المصرية حضوراً بارزاً في مختلف مجالات الحياة ،فاستطاعت أن تثبت تجاحا وظيفيا ومنها حضورها في العمل الشرطي ، حيث فرضت نفسها في هذا العمل فكراً وممارسة ، وأثبتت فيه وجودها عندما مُنحت الفرصة الملائمة.

وقد اتخذت الحكومة المصرية بعض التدابير لحماية المرأة من العنف ومنها : الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية عام 2014 م ، وانشاء إدارة مكافحة جرائم العنف ضد المرأة عام 2013م وهي إدارة متخصصة تعتمد على الشرطة النسائية ، لمتابعة كل ما تتعرض له المرأة من صور العنف وتشجيع المرأة على الإبلاغ عن أي واقعة تتعرض لها.

وأصبحت المرأة اليوم عنصرا ضروريا لقيام المجتمع بكل أدواره الاجتماعية والإقتصادية والأمنية ولم يعد بالإمكان الإستغناء عنها ، وأصبحت الشرطة النسائية تتعامل مع الجمهور بشكل مباشر حيث قامت الوزارة بإنشاء إدارة خاصة لهن ، وتم إسناد مهام جديدة لضابطات الشرطة **منها** : الحفاظ على الأمن في محيط مدارس الفتيات والانتشار في أماكن التجمعات الكبيرة بالقاهرة للقضاء على التحرش وتم توقيع عدد بروتوكولات بين وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة ، بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال حماية المرأة والتأكيد على إحترام حقوقها ومن بينهما إنشاء إدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة[23].

وإزاد الإهتمام بإعداد ضابطات الشرطة علميا وثقافيا وبدنيا لذو عائد استثماري كبير ينعكس بالدرجة الأولي على كفاءة وفاعلية النظم الإجتماعية والنظم الأمنية بصفة عامة ، فالإنفاق على التدريب والإعداد والبحوث والدراسات من أهم وأكثر أنواع النفقات الأمنية تأثيراً في كفاءة ، وفعالية النظم الأمنية.

22 مزود جمعة ، نظرة المجتمع إلي أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن ، دراسة ميدانية بمديرية الأمن لولاية أم البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، كلية العلوم الإنسانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2017 م ، ص ص 49 : 50

33سعد ابراهيم العزازي ، الشرطة النسائية ودورها في مواجهة العنف ضد المرأة ، دراسة ميدانية ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ، مجلة البحث العلمي في التربية ، العدد الثامن عشر ، 2017 م ، ص ص 92 : 93

المرأة المصرية في الطيران

على مر العصور كان الطيران مهنه يقودها الرجال أو مهنة للرجال فقط ، ولكن عدد من النساء عبر التاريخ قررت إتخاذ الطريق غير المطروق، فتعلمن الطيران ، وقامت أوائل النساء في عالم الطيران بمهمة الريادة وفتح أبواب هذا العالم للأجيال القادمة من الفتيات وأصبح هذا الأمر طبيعيا أن تري نساء في مكان القيادة يقمن بوظيفة " كابتن طيار" وبعض النساء حصلن على شهرة واسعة ، ولكن يجمعهن جميعا القوة والإصرار[24] ولم تصل المرأة إلا بشق الأنفس ،واليوم هناك احتفال باليوم العالمي للطيران المدني ، الذي دشنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 م . [(25)]

وتقد تعددت مجالات عمل المرأة في الطيران المدني منها : فن الضيافة وخدمة الركاب وأعمال السكرتارية وهندسة الطيران إلي قيادة الطائرة والتدريس [(26)].

فمواقف وبطولات تفوقت بها على الرجال ، حيث تصر على النجاح والتفوق وتحرص على التميز حيث وصلت إلى ما وصل إلية الرجال **ومن أمثلة ذلك** : في مجال الطيران " لطيفة النادي " ويطلق عليها صديقة السحاب حلمت أن تلمس أوتار السحاب ،وجاهدت حتي حققت الحلم وصارت أول إمرأة تقود طائرة،فهى نموذج مشرف للمرأة المصرية ولدت عام 1907 م ومنذ سنوات طفولتها لم تحلم إلا أن تكون كابتن طيار وبالطبع رفض والدها الفكرة ، ولكنها أصرت واجتهدت وبالفعل عملت في مدرية الطيران وكانت تحضر دروس الطيران مرتين أسبوعيا دون علم والدها ، إلي أن حصلت على إجازة طيار خاص سنة 1933 م وكان رقمها "34" أي لم تخرج قبلها علي إلا"32" طيار فقط جميعهم من الرجال لتكون بذلك أول فتاه مصرية إفريقية تحصل على هذه الإجازة، وعندما بلغت عامها السادس والعشرين كانت أول أمرأة مصرية تقود طائرة بين القاهرة والإسكندرية ، وثاني أمرأة في العالم تقود طائرة منفردة في وقت كانت قيادة الطائرات حكرا على الرجال فقط ،وتمكنت من الطيران منفردة بعد ثلاث عشرة ساعة من الطيران المزدوج مع "مستركارول " كبير معلمي الطيران بالمدرسة فتعلمت في "67 " يوما شرفت وطنها ، وتوجت نهضتها بتاج الفخر بارك الله فيك ، كلمات قالتها " هدي الشعراوي " ولم تنسها لطيفة النادي و قد أشتركت في سباق الطيران الدولي الذي

---

[24] نساء في قمرة القيادة : أشهر النساء في عالم الطيران ، المدونة ، أكسفورد السعودية ، أغسطس 2019م

[25] أماني السراج ، في اليوم العالمي للطيران المدني : من هن أعظم نساء في تاريخ الطيران سيدتي ، (أسرة مجتمع) الأحد 2010/9 م

[26] عبد اللطيف محمد ضباغ، الطيران المدني في مصر ، دراسة في تاريخ مؤسسة مصر للصيران 1932- 1956 ، طبعة دار الكتب والوثائق ، القاهرة ، 2004 م ص 198

عقد في ديسمبر عام 1933م وهو سباق السرعة بين القاهرة والإسكندرية بطائرة من طراز " جيت موت" الخفيفة بمحرك واحد متوسط سرعتها 100 تفوقآ ، وكانت أول من وصل إلي خط النهاية ، وبالرغم من وجود طائرات أكثر منها سرعة وإعتبرت فاتحة لبنات جنسها ومثلا أعلي لكثيرات أمثال زهرة رجب ، ونفيسة الغمراوي ، ولندا مسعود، وبلاش فتوش ، وعايدة تكلا ، وعزيزة محرم[27].

والكابتن " عزيزة محرم" التي أصبحت فيما بعد كبير معلمين معهد الطيران المدني في إمبابة فهى من مواليد عام 1919 م تخرجت في مدرسة الليسية عام م،1934 ومن أوائل المصريات اللاتي اقتحمن مجال الطيران المدني ، درست بمعهد الطيران عام 1945 م ، وحاولت العمل بالطيران المدني ولكن لم يسمح لها ، ولكنها نجحت في أن تصبح معلمة طيران بالمعهد ، وأصبحت كبيرة معلمي الطيران في المعهد في عام 1957 م بعد أن طارت 22 ألف ساعة ، دعت الفتيات لتعلم الطيران ، وطارت فوق جامعة القاهرة لتلقى إعلانات بعد عودتها ،وقد كرمتها رابطة الخطوط الجوية بعد تخرج (300) طيار مصري وعربي وإفريقي على يديها ،ومنحها الرئيس الراحل " جمال عبد الناصر" نيشان الجمهورية عام 1959 م، كما منحها الرئيس الراحل مبارك وسام العلوم و الفنون من الطبقة الأولي عام 1983م أما " درية شفيق فهى من رواد حركة تحرير المرأة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، ونسب لها الفضل في حصول المرأة على حق الإنتخاب والترشح في دستور مصر عام 1956م .[28]

وظلت الفتاة المصرية فترة طويلة لم تلتحق بالطيران المدني إلي أن زاد الوعي لدي الفتاه المصرية ، وأصبح التحاقها بالطيران شيء من تحقيق المكانه إلاجتماعية والمهنية للفتاه **ومثال ذلك** " ماجدة مالك" ويقال عنها بنت بـ (100) رجل ، وكانت منذ نعومة أظافرها تنظر للسماء ، وتشير إلي الطائرات وتتمني أن تصبح قائدة بطائرة في يوم من الأيام ، ولكن والدها رفض الفكرة فكل الظروف وكل الفرص كانت ضد تحقيق آمالها ، وكادت أن تكون عقبة في حياتها ، ولكنها بفضل مهارتها وقدراتها الفائقة حققت المستحيل وخاصة أن حلمها ظل يلوح أمام عينيها كل يوم في زي والدها الكابتن طيار الذي تولي منصب نقيب طياري مصر الأسبق حتي دفعها أن تخرج من صمتها لتصارحه بحلمها في أن تصبح مثلة ، ولكنه رفض الفكرة وأصر علي دخولها جامعة تقليدية واستجابت لرغبته والتحقت بجامعة القاهرة عام 200 م لدراسة إدارة الأعمال وبعد معاناه كبيرة التحقت بمعهد الطيران

[27] سماح أبو بكر عزت ، شموس في الظل ، كتاب اليوم الجديد (3) دلتا للنشر القاهرة ، ط 1 " 2015 م ، ص ص 96 : 98
[28] هشام نصر ، نساء ضد التيار " رائدات العمل النسائي في مصر ، دار الكتب المصرية وكالة الصحافة العربية ، الجيزة ، 2011 م

المدني لتتقدم بأوراق التحاقها ، وبعد تخرجها من المعهد عام 2005 م حصلت على رخصة طيار تجاري وبعدها التحقت بشركة طيران خاصة في الإسكندرية وتم قبولها ونالت شهاداتها من طيارين عالمين ، وبذلك تصبح أول سيدة تعبر المحيطات وتنطلق في رحلة معدلها " 55 " ساعة مع مئات الركاب ،وعلى الرغم من المسئولية الكبيرة التي تقع على عاتقها ، إلا أنها تحدت خوفها ، وأثبتت أن السيدات بتحديهن يستطيعن كسر حاجز الخوف . [29]

ويخطر على بال القارئ أن هذه المهن موجودة بالفعل منذ فترة طويلة فما الحاجة إلي توضيح هذه المحاور في دراستنا وبالفعل إن هذه المهن موجودة ولكنها بأعداد قليلة تكاد لا يعرف عنها غير العاملين فيها ، ولكنها بدأت تتزايد بنسب كبيرة مع زيادة الوعي لدي المرأة ولدي المجتمع ككل ، فبدأ المجتمع يعرف هذه المهن ويتمناها و تمثل لكل من يتمناها مكانه مهنية عليا.

الحراك الصناعي للمرأة المصرية:

ويعبر مفهوم تمكين المرأة عن عملية شخصية و اجتماعية ،تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة على حياتها ويتعلق التمكين الاقتصادي للنساء بتقليل الفجوة بين الجنسيين في الأجور ، وزيادة فرص العمل للنساء،وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية بالإضافة إلي إزالة الحواجز التي تعيق تقدم النساء بدءا من القوانين التميزية ، وصولا إلي المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية ، وتواجه الكثير من النساء في جميع أنحاء الجمهورية صراعات اقتصادية مستمرة ، بدءا من الحصول على أجر مناسب مقابل عملهن ،وصولا إلي إنشاء حساب مصرفي في أحد البنوك ، فالنساء يتقاضين أجور أقل ،ويركز عملهن في الأنشطة الضعيفة والمتوسطة الأجر ،وتقل فرص وصولهن إلي الموارد الاقتصادية وتحملهن أعباء شؤون المنزل والرعاية الاسرية .

ويعتبر التمكين والمشاركة وجهان لعملة واحدة ، حيث يشير مفهوم التمكين إلي كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة ،وينمي قدرتها ووعيها ،ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويتيح لها كافة المقدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ،وقادرة على الإسهام الحر ،والواعي في بناء المجتمع.

ويلعب التمكين السياسي دورا هاما في التمكين الإجتماعي ، وذلك من خلال قدرة المرأة على الاستفادة من وضعيتها ومركزها السياسي في التدرج ،والإرتقاء على السلم الإجتماعي ([30]).

---

[29] اسامة حمدي ، منه الله يوسف من الطيار العمدة .. مهن اقتحمتها ستات مصر وحطمت مقولة " للرجال فقط" ، اليوم السابع، القاهرة ، 21 / ديسمبر / 2017 م.

[30] هويدا علي وآخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ، مؤسسة فريد ريش ، ايبرت (مكتب مصر) ط1 ، 2017 م ، ص ص 79 : 81

ومما لا شك فيه أن المرأة المصرية حققت تقدما ملحوظا في تمكنها الإقتصادي بعد ثورتي يناير عام 2011 م ويونيو عام 2013 ، وبعد الاهتمام الملحوظ بشكل كبير من رئيس الجمهورية على أهمية الدور التي تلعبه المرأة المصرية في التنمية المستدامة .
وأن السياسات المصرية قادرة على وضع المرأة في مناصب عليا، ومن هنا تستطيع التدرج على السلم الاجتماعي والاقتصادي والتقدم في الصحة والتعليم والعمل ،وأن التمكين السياسي يلعب دوا هاما في التمكين الاقتصادي عن طريق قدرة المرأة على المساهمة في الاتفاق المنزلية وقدرتها على تأمين مستقبلها المادي من خلال استخدام مواردها المالية في الإدخار ويمثل قطاع الصناعة أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد القومي المصري، **وعلي سبيل المثال :**
يأتي في مقدمة القطاعات للاقتصاد من حيث مساهمته في الناتج المحلي والأجنبي .
ويعد قطاع الصناعة المصرية من القطاعات الرائدة في دفع عجلة التنمية المستدامة وهو مصدر رئيس بمن مصادر النمو الإقتصادي ، بإعتبارة من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة والنمو المتسارع والأيدي العاملة الكثيفة وعلاقات التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية وتبذل الدولة المصرية جهودا متواصلة للعمل على توفير المناهخالملائم للنمو الصناعي المستدام والقائمة على تعزيز التنافسية والتنوع والابتكار.

وان مشروع إنشاء المجتمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة،وذلك بإنشاء مجمعات صناعية على مستوي الجمهورية ، لإيجاد تنوع من التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة والصغيرة .
ولذلك وضع الرئيس "عبد الفتاح السيسي " التصنيع والمصانع على رأس الأولويات ، ووجة بإنشاء عدة مصانع ، ومناطق صناعية بالمحافظات كمرحلة أولي بلغت (13) منطقة صناعية ، بها أكثر من "400 " مصنع للصناعات الصغيرة، والمتوسطة تساهم في خلق 42.759 ألف فرصة عمل مباشرة وسيتم إنشاء تلك المجتمعات بأعلي مستويات تكنولوجية عالمية ، لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الصناعي[31].

وبالتالى الصناعة من أهم البرامج التي تولي الدولة باهتمامها ، لما لها من أهمية كبري في الحفاظ على استقرار وأمن المجتمع المصري . وذلك للقضاء على البطالة وجعل الشباب لهم دور فعال وإيجابي ، وبناء في تقدم المجتمع . ومن أسباب التطرف في المجتمع ، أحساس الشباب بعدم الإنجاز ، والكفاية فبلجأ إلي الطرق الغير مشروعة ، ليثبت نفسة فيها و انشغال الشباب فلا يبقى وقت ، ولا طاقة للبحث عن طرق غير مشروعة تعمل على تدمير الشباب ، وإنشغالهم بما ينفعهم قبل أن ينشغلوا بما لا ينفعهم والعمل على وضع مصر على الخريطة العالمية للصناعة .

[31] عزة السيد أحمد ، المجتمعات الصناعية ، قاطرة التنمية الإقتصادية الهيئة العامة للأإستعلامات ، بوابتك إلي مصر ، القاهرة ، 2019 م ، ص 59

فالصناعة لها دور محوري ،وهام في دفع قاطرة الاقتصاد المصري نحو الاستقرار،وتحسن الأداء بشكل ملموس ولن يكون لمصر دور ريادي في العالم ،لا في ظل وجود صناعة قوية .

لا يمكن تحقيق الفهم الصحيح للعدالة الإجتماعية بما تتضمن من عدالة للتوزيع ووجود فرص متساوية للعمل إلا في ظل صناعة وسياسة صناعية قوية على قدر عالي من الكفاءة وتعمل مصر في المرحلة القادمة على التركيز على صناعة الملابس الجاهزة وخلق تجمعات صناعية صغيرة داخل المجتمعات السكنية بالتعاون مع كبار وصغار المنتجين والتركيز على الصناعات الغذائية ليس فقط لمجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكن ليتعدى كل ذلك.[32].

وتعد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية قبل ثوره 25 يناير 2011م ضئيلة للغاية حيث أنه يمكن الجزم أن المرأة تعاني من الفقر أكثر من الرجل ، كما تشير العديد الدراسات أن نسبة البطالة بين النساء أكثر بدرجة كبيرة عن الرجل ، حيث أن 51% من النساء الباحثات للعمل لا يجدن عملا بينما 16 % من الذكور الباحثون عن العمل لا يجدون عملا ، وذلك الفرق يعتبر كبير للغاية ،ويوضح مدى الانحدار التي تعاني منه المكانة الإقتصادية للمرأة [33] ولكن بعد قيام الثورتين حدث تقدم كبير واهتمام غير مسبوق بالصناعة والاهتمام بالمرأة المنتجة والمساواة بين الجنسين ، وهذا هو محور أساسي من محاور التنمية المستدامة التي تسعي الدولة لتحقيقها ، وبذلك تستطيع المرأة العمل والإنجاز في قطاع الصناعة لتحقيق ذاتها وتطبيق كل استثماراتها الإيجابية وأفكارها ومواهبها وإمكانياتها والعمل على تطور المنشأة الصناعية والحث على قيام المشروعات الصناعية التي تقوم بها المرأة المصرية . وتوفير التسهيلات اللازمة للقيام بالمشاريع الصناعية والقضاء على بطالة النساء وتحقيق ذاتها والعمل على شعورها بالاستقرار المادي ، وما يترتب علية من استقرار نفسى في حالة تخلي الزوج عنها ،ويبدو أن وضع المرأة المصرية على الصعيد الإجتماعي والسياسي ثمة تغير ملحوظ في ما يتعلق بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بصورة المرأة في المجتمع بعد الثورة عن تلك التقليدية السائدة قبل الثورة . لم يلتفت أحد إلي قضايا المرأة التي كانت مهمة في المشاركة السياسية .[34] .

وإن خطة الحراك الصناعي الحديثة الناجحة والفعالة من الناحية الاقتصادية ، على النحو الذي يمكن من حلاله تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد التي تمتلكها الدولة ، وهذا حقق حالة من تحقيق النمو السريع، وأن السماح للأشخاص أن يتخذوا قراراتهم الخاصة عن طريق الأسواق . ويمثل الطريق الأمثل بالنسبة للمجتمع لكي يستفيد

[32] عبلة عبد اللطيف ، السياسة الصناعية في مصر بناء المستقبل ورقة بحثية غير حزينة ، الجامعية الأمريكية ، شركاء التنمية بحوث استشارات تدريب ،القاهرة، 2013م ، ص ص 25 : 26
[33] عبد الرحمن عبد العزيز مصطفى ، أثر ثورتي 25 يناير و 30 يونيو 2013 م ، مرجع سابق ص 49
[34] أماني الطويل ، لوبي نسائي للدفاع عن حقوق المرأة الضائعة بعد الثورة ، الجريدة الكويتية ، 2012م ص 63

ويستخدم من موارده بكفاءة وفعالية ، وعندما تسيطر الدولة أو نخبة ضعيفة على الموارد فإن في المقابل من يتم تقديم المحفزات والفرص المناسبة ، ولن يكون هناك تخصيص وتوزيع جيد وفعال للمهارات ،والمواهب التي يملكها الأشخاص ، غير أنه في بعض المواقف قد تكون إنتاجية العمل ورأس المال أعلي بكثير في قطاع أو نشاط واحد الصناعة الثقيلة ، وغير أن هناك خطط تعمل على تحقيق النمو في هذا القطاع ، والحصول على مكاسب ضخمة عن طريق إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع الصناعي[35].

الحراك الاجتماعي للمرأة المصرية :

بعد ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013 م قامت الدولة المصرية بالاهتمام بملف المرأة وتمكينها اجتماعيا ، وإبراز الدور الهام التي تقوم به داخل المجتمع المصري ، وذلك من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع قدرتها على الاختيار ،ومنع الممارسات التي تكون الكثير ضد المرأة والتي تضربها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة ، والتمكين الاجتماعي من خلال مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن في المجالات المختلفة ، وتوفير خدمات التعليم والصحة للمرأة وكذلك مساندة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة بما في ذلك المرأة المسنة والمعاقة والمعيلة،وتمكين الشابات وزيادة مشاركتهن الإجتماعية وحماية المرأة من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات ، بما في ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية وزيادة الفرص تلولي المرأة المناصب القيادية في الهيئات القضائية وتعزيز ادائها فيها وتشجيع وتعزيز فرض في تولي المناصب القيادية في كافة الهيئات القضائية.

- وتدريب القاضيات بصورة مكثفة لمساندهن على تولي المناصب القضائية العليا ، حيث قامت الدولة المصرية بالعمل الجاد على قضايا المرأة ، **والدليل على ذلك :**

أ- حمل ةطرق الأبواب حيث شملت هذه الحملة التي نظمها المجلس القومي للمرأة خلال عام 2016 م بهدف التوصل المباشر والوصول إلي أكبر قاعدة من النساء وزيارة 393 من القري والنجوع والمناطق المهمشة في كافة محافظات مصر ، ووصلت لما يقارب(72) ألف من النساء والتعرف بشكل مباشر على مشاكلهم والوقوف على أهم احتياجاتهم.

وأيضآ حملات التواصل الجماهيري لرفع الوعي ،وقد ساهمت حملات التوعية التي نظمها المجلس القومي للمرأة خلال 2016 م ، اعتمادا على وسائل الاتصال

[35] دارن إسيمو جلو ، جيمس أرونبسون ، ترجمة بدران حامد لماذا تفشل الأمم أصول السلطة والإذدهار والفقر ، الدار الدولية للأستثمار الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2015 م ص 168

الجماهيري عبر شاشات التلفاز ، ووسائل التواصل الإجتماعي على الإنترنت في الوصول إلي أعداد كبيرة من الفئات المستهدفة ، ووفرت لهم الفرصة لتوصيل أصوتهم والتعريف باحتياجاتهم[36].

فالمرأة المصرية " عمود الخيمة للأسرة المصرية " هي نصف المجتمع ساندت الوطن في أحلك الظروف وقفت تدافع بكل ما اوتيت من قوة ، ضد أي معتد داخلي أو خارجي .

هي حقا رمانة الميزان ومركز الدفع والتحفيز على العمل والايداع وشحذ الهمم والطاقات لدي الرجال و مصر سبقت العالم في إحترامها ومنحها حقوقها كاملة وتكريمها على جهودها، وتمكينها إجتماعيا ، والدليل على ذلك حينما كرم السيد الرئيس مجموعة من النساء على دورهن وهذا يعد حراكآ آجتماعياً للمرأة المصرية حتي ولو لم يكن يكرم جميع النساء في المجتمع المصري فيعتبر تكريم هؤلاء النساء تكريماآلكل النساء المصريات وكذلك جعل عام 2017 م عام المرأة المصرية ، وفي كل خطبة كان يوجة كلمة للمرأة المصرية سواء كان شكرها على دورها أو تشجيعها لتكملة مسيرها التنموية أو لمساندة المجتمع و أبنائة حيث كرم " مروة " وهي سائقة التروسكيل من الأقصر التي تحدت كل الظروف الصعبة ، لمساندة نفسها وأسرتها، وعملت في مهن كثيرة وتضيف أنها تعمل من أكثر من 15 ساعة يوميا ، وأنها لم تخجل من عملها على الرغم من تواجدها داخل قرية ريفية ترفض عمل المرأة .

ودعاها الرئيس (السيسي) وكرمها على عملها ، وتحديها لكل العقبات ، حتي تستطيع تخطي الصعاب ، ومساعدة والدها وأسرتها ونفسها.
"

و أم محمود " أيضا نموذج آخر لحراك المرأة المصرية اجتماعيا ، بعد أن طلقها زوجها لم تجد " نحمدو سعيد" حلا آخر سوى التوجة إلي العمل ، حتي تستطيع الانفاق ورعاية أولادها الأربعة ، وهي تعمل (سائقه ميكروباص) وأنها دائما ما تواجه سخرية البعض من عملها ، ولكن هذا لا يؤثر عليها ، وذلك من أجل إعانه أسرتها ، وتحقيق مستقبل أفضل لأولادها ، لأن عمل المرأة في جميع الأحوال ليس عيباً ، وتقول أن من المشكلات التى واجهتها ، هي أن الركاب يخشون من قيادتها للسيارة ، وتؤكد على أن لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي لها جعلها في حالة سعادة لا

[36] الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، الرؤية ومحاور العمل ، 2011 م ، مرجع سابق ، ص ص 18 : 28

توصف ، ويعد هذا اللقاء هدية كبيرة من الله "عز وجل " مضيفة أنها سوف تشكر الله طوال عمرها على هذه الهدية ، مؤكده أن الرئيس السيسي يبذل كل ما في وسعه ، لتحقيق إنجازات كبري للشعب المصري ، والعمل على تقدمة[37].

وفي يوليو 2014 م ، استقبل الرئيسي السيسي " سيدة مسنه " تدعي الحاجة " زينب مصطفى مسعد الفلاح " تبلغ من العمر 90 عاما ، تبرعت ب"قرطها حلق الاذن "إلي صندوق تحيا مصر ، وهو الشيء الوحيد الذي نملكه في الحياة ، وقرر السيسي " أن يقابلها في قصر الرئاسة ، ليواجه بعد معرفته بأنها كفيفة ووعدها وكافأها بالحج وزيارة البيت الحرام والمسجد النبوي الشريف[38].
وقام الرئيس السيسي بتكريم " ثلاثه نماذج مشرفة كن في قائمة ما تتمتع به مصر من عدد كبير من النماذج النسائية المصرية المشرفة التي تقف بجانب وطنها، ولا تبخل يوم من العطاء من أجل وطنها ، فنجد من النساء من ربت الأجيالومن حاربت الإرهاب ومن دعمت دولتها ومن اقتحمت سوق العمل لتتنافس العالم لذلك حرص الرئيس السيسي " علي تكريم عدد من النساء الي جانب الأمهات المثاليات كنوع من رد الجميل لها وتسليط الضوء على النماذج النسائية المشرفة ، لتكون مثالا يحتذي به الأجيال المقبلة، السفيرة " مرفت التلاوي" الاسم الأشهر الذي لمع في ملف حقوق المرأة ولها تاريخ طويل في العمل الدبلوماسي وشهرتها ارتبطت بالدفاع عن حقوق المرأة منذ أن كانت وزيرة الشئون الاجتماعية حتي الآن وتشغل منصب الوكيل السابق للأمين العام للأمم المتحدة والأمنية التنفيذية للأسكوا في عام 2011م وشغلت منصب رئيسة المجلس القومي للمرأة من عام 2012 م إلي 2016 م وشغلت أيضا مديرة منظمة المرأة العربية (سابقا) وفي عام 2017 م كرمت السفيرة مرفت التلاوي في حكومة اليابان بوسام الشمس المشرفة ،من أجل عملها في اليونان ، وفي 2019 م كرمها الرئيس السيسي ، لتكن من النماذج النسائية المشرفة بشهادة الرئيس.

أما الدكتورة نوال الدجوي (رائدة التعليم الخاص في مصر) ، وهي رئيس مجلس أمناء جامعة أكتوبر الحديثة حصلت على شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة جرينتش في إنجلترا ، حيث كرمها الرئيس خلال احتفالية الأم المثالية في 2019 م (ولولا زلقمة) هي رائدة العلاقات العامة في مصر ، وهي من أشهر سيدات الأعمال في مصر عملت في الأعمال لأكثر من (40) عاما ، منحت جائزة أطلس الدولية

[37] محمد وهدان وآخرون ، ملف خاص السند .. المرأة المصرية بطلة 2018 م بوابة أخبار اليوم ، 16 ديسمبر 2018م
[38] هبة الحنفي ، مواطنون في ضيافة السيسي ، المصري اليوم ، القاهرة ، 2015/12/27م

في العلاقات العامة وكرمها الرئيس في احتفالية المرأة المصرية والأم المثالية 2019 م .[39].

ويتأثر وضع المرأة في المجتمع بوجة خاص بالثقافة ، والحضارة التي تعيش فيها . فالثقافة بشكل مبسط : ذلك النشاط والنتاج الفكري والذهني الذي لا يهدف إلي فهم العالم المحيط بنا فقط ، بل والانغماس في مشاكلة وما يجب الإشارة إلية ، أن نؤكد أن الوعي النسائي كان تصاعديا في عدده ومتنوعا في تكوينة الطبقي ونوعيا في حراكه ، إذا كان ينحصر في بداية الأمر على فئات الطبقة الوسطي المتعلمة في عقد الأربعينات ثم أخذ يتوسع أفقيا في منتصف عقد الخمسينات إلي النسوة من الطبقة العاملة إلي حد ما ، والفقيرة إلي حد كبير،وتأسيسا على ذلك يمكننا الإستنتاج بأن الوعي النسوي تبلور من وعي المرأة ذاتها [40]

وهناك مجموعة من التغيرات التي حدثت للمرأة المصرية بعد ثورتي يناير 2011 م ، ويونيو 2013 م . أولها العوامل الإجتماعية حيث أن التغيرات المختلفة غاليا ما يستهدف الشخصية الإنسانية ، ويبدوا أن عملية التغير التي طالت بعض القيم والممارسات الاجتماعية قد أثرت بدورها في شخصية المرأة المصرية ، إن شخصية المرأة تكون نتاج العادات والتقاليد والقيم الإجتماعية والثقافية ، وعلي ذلك فهي نتاج ثقافة المجتمعات . فنحن نعلم أن العادات والأنماط تتغير ، وقد يكون للمرأة دورا في تغيرها أحيانا ، وأن هذه العوامل مجتمعية تتفاوت بين المجتمعات ، وتتفاعل بدرجة متفاوتة ، وينتج عنها عادات وتقاليد وقيم وسلوكيات مميزة يمكن أن نلاحظها في تكوين الشخصيه ووضعها من خلال تصرفاتها ، وإتجاهاتها العامة ، ويتضح لنا أن العامل الاقتصادي بما يتضمنه من عملات التنمية ومخرجاتها من تأثير إيجابي في تغير البناء الإجتماعي للمجتمع المصري بصورة عامة وتغير مكانة المرأ ة بصورة خاصة ، ولا سيما إستقلالها الاقتصادي الذي يعد من أهم الركائز أو المقومات المؤدية إلي علاقة متوازنة بينها وبين الرجل من خلال تكافؤ ميزتي المكانة والدور لديها اللذان يمكن قياسها بما ينجزه الفرد وليس ما تُمليه من أدوار تقليدية ، إلي جانب ارتفاع مستوي التعليم وإمكانية الحراك الاجتماعي والتخصيص المهني وارتفاع مستوي العمل.

المرأة المصرية والوعي الثقافي:

إن الوعي الثقافي الذي نراه واضحا في مجتمعنا المصري ، هو نتيجة لانفتاح المجتمع وثقافته علي بقية ثقافات العالم ، مما أدي إلي تحرير فكر المرأة الثقافي والنفسي والإجتماعي ، وإن التغيرات الثقافية والإجتماعية تؤثر على جعل المرأة

[39] أسماء حامد ، أبرز 3 نماذج نسائية مصرية مشرفة بشهادة السيسي المواطن ، القاهرة ، 1 ابريل 2019 م
[40] إبنسام سامي حمدي ، الدور البرلماني للمرأة ، العربي للنشر ، القاهرة ، ط 1 ، 2015 ، ص ص 98 : 104

أكثر طموحا في مجالات متعددة من الحياة ، فقد لعبت القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع بمساندة التنشئة الاجتماعية والتعليم والوعي دوراً أساسياً في مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة وتسعى المرأة إلي تحقيق ذاتها من خلال العمل الذي يشعرها بقيمتها وقدراتها وثقتها بنفسها [41]

وأيضا أطلقت مبادرة : صحة المرأة المصرية لفحص المرأة المصرية من سرطان الثدي لأن المرأة في العمود الفقري للأسرة ، فإن أصابها شيء أصاب الاسرة بأكملها وهذه مبادرات لم تكن موجودة من قبل ثورة 2011م وهذا يزيد الوعي الصحي لدي المرأة المصرية وأيضا توعية المرأة المصرية بتحسين النسل ، للحفاظ على صحتها وصحة مولودها ، وقيام مندوبين من الوحدات الصحة بزيارات للنساء اللاتي أنجبن حديثا لتوعيتهن بكيفية تغذيتها وتغذية مولودها وعمل الفحوصات اللازمة للمولود والتطعيمات الوقائية وكيفية الاهتمام ورعاية صغيرها وهذا ما تم ملاحظته بشكل كبير في القري المصرية وأيضا المبادرات وإعلانات التوعية من الوقاية من فيروس كورونا المستجد و التوعية بالحفاظ على نفسها وكيفية الوقاية منه والحفاظ على أولادها ، وأخذ الاحتياطات اللازمة لعدم الإصابة به والإهتمام بنظافة أولادها وبيتها ، والتغذية السليمة لهن وتقوية المناعة ونتيجة للتطور الذي حدث في القطاع الصحي ، أدي إلي انخفاض نسبة الوفيات بين النساء ومن أشكالها الحماية الإجتماعية التي حصلت عليها المرأة المصرية بعد الثورتين . ولا يستطيع أحد أن يتجاهل الوعي الصحي الذي حصلت عليه المرأة المصرية سواء الإهتمام بنفسها أولا أو منزلها ، وأولادها ، ومكان عملها، وحصولها على المواد الغذائية ، التي تساعد علي بناء جسمها ، وصحتها ،ومقامة الأمراض التي تتعرض لها من خلال مراجعتها للمراكز الصحية ، والمستشفيات التي أصبحت في متناول الجميع .
فضلا عن الإهتمام برعاية الأمومة والطفولة. ومن داخل الدلائل التي تُثبت صحة كلامي كثير من المبادرات التي قامت بها الدولة للحفاظ والاطمئنان على صحة المرأة المصرية ، ومنها مبادرة 100 مليون صحة .
وهذه المبادرة شملت جميع أفراد الشعب بما فيهن النساء للحفاظ ، والاطمئنان على صحتها وعدم اصابتها بفيروس (C) والسكر ، والضغط ، وهذا يعود بالفائدة على الأسرة المصرية لوجود أم سليمة جسديا ومن ثم عقليا وذلك لقدرتها على تنشئة مواطنين صالحين نافعين لمجتمعهم ، وأيضا تعم الفائدة على المجتمع من توفير نفقات العلاج " فالوقاية خير من العلاج" .ووضعت الحكومة المصرية برنامجا ، للحماية الإجتماعية للمرأة .

[41] منتهي عبد الحسن عبد الله ، الاعلان والمرأة التاثير على السلوك الشرائي للمرأة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2016 م ، ص ص 13 : 20

أن الوظيفة الرئيسية للحماية الإجتماعية ، تتمثل في تأمين الدخل ، وتوفير الحصول على الرعاية الصحية ، والخدمات الإجتماعية الأساسية ، ويشمل هذا الأمر مختلف الفاعلين من شبكات التضامن الإجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة ولذلك فإن برامج الحماية الإجتماعية تهتم بالمرأة والارتقاء بها، عن طريق تفعيل حقوقها القانونية والضمانيه وتوسيع الحماية الإجتماعية في مجالي العمل والضمان الإجتماعي وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية وتوعية المرأة بحقوقها القانونية ومشاركتها في وضع القوانين والتشريعات الخاصة بها ، وتذليل الصعوبات التي تواجه دخول المرأة لسوق العمل وتمكين المرأة في ممارسة حقها في إختيار نوع العمل ، والإستفادة المتساوية مع الرجل من فرص التعليم والتدريب المؤهلة للعمل وتكثيف البرامج الهادفة لتشغيلهن وتوفير فرص العمل لها وتعزيز دور القطاعين الخاص والأهل وتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في هذا المجال[42] وقد أكدت الدولة على رعاية الأمومة وصحة الأسرة من خلال حملات التي تطلقها الحكومة عن طريق متابعة الأم الحامل وتقديم الإرشادات وإجراءات الفحوصات بشكل دوري مجاني - وإجراء اللقاحات الدورية للأطفال .

[42] صلاح هاشم ، الحماية الإجتماعية للفقراء ، قراءة في معني الحياة لدي المهمشين ، أطلس للنشر، الجيزة، ط 1 ، 2018م / ص ص 15 : 16